الأمم المتحدة S/2021/19

مجلس الأمن

Distr.: General
11 January 2021

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان 6 كانون الثاني/يناير 2021 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، وبالإشارة إلى الرسالتين المتطابقتين المؤرختين 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لقطر (S/2020/1325)، بشأن مزاعم دولة قطر باختراق زوارق بحرية عسكرية تابعة لمملكة البحرين للمياه الإقليمية لدولة قطر، أود بيان الآتي:

تأكيداً على التزامها الكامل بأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والأعراف الدولية ومبدأ حسن الجوار، ترفض مملكة البحرين تلك المزاعم، لكونها زائفة ولا أساس لها من الصحة، إذ أن مملكة البحرين تمارس سيادتها على مياهها الإقليمية وفقاً لأحكام القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، دون أي مساس أو اعتداء على حقوق الدول المجاورة.

كما تود مملكة البحرين أن تلفت عناية سعادتكم إلى مذكرة الاحتجاج التي قدمتها إلى الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون) بتاريخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، والتي سجلت بمقتضاها حادثة استيقاف غير قانوني من قبل الزوارق البحرية القطرية بتاريخ 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 تجاه الزوارق البحرينية التي كانت في مهمة تدريبية داخل البحر الإقليمي لمملكة البحرين، وهذه الزوارق القطرية لم تكن تحمل أي علم أو هوية، وفق ما تقتضيه الأعراف الدولية، وقامت بتوجيه أسلحتها تجاه الزوارق البحرينية، في مخالفة صريحة لأحكام القانون الدولي، والاتفاقيات المبرمة في إطار مجلس التعاون، كالاتفاقية الأمنية لدول مجلس التعاون الموقعة عام 2012 واتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون الموقعة عام 2000.

فعلى خلاف المزاعم القطرية، لم تخترق الزوارق البحرينية المياه الإقليمية القطرية، بل تم استيقافها بالقوة من قبل الزوارق القطرية المسلحة في موقع يقع في المياه الإقليمية البحرينية، بموجب أحكام القانون رقم 8 لسنة 1993 بشأن البحر الإقليمي لمملكة البحرين والمنطقة المتاخمة، وإحداثياته (564 15 26 شمال 210 00 051 شرق).

الرجاء إعادة استعمال الورق

واتساقاً مع إيمانها بالدور الدائم والبارز لمجلس التعاون في تمثيل المصير المشترك للدول الأعضاء، فقد أخطرت مملكة البحرين مجلس التعاون بتاريخ 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 بالمسلك غير المشروع لدولة قطر، التزاماً من مملكة البحرين بتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بمجلس التعاون في إطاره المؤسسي، كما هو متفق عليه بين الدول الأعضاء، واسترشاداً بالأمر الوارد في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة الذي نص على أن: "يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها الاختيار".

وإن مجلس التعاون مستمرٌ في ممارسة دوره المناط به في حل أية خلافات بين الدول الأعضاء، وتوفيق وجهات النظر المختلفة، والتعاون العسكري بين كافة الدول الأعضاء بمجلس التعاون (بما فيها دولة قطر) مستمر منذ تأسيس مجلس التعاون في عام 1981 حتى الآن، ويتم دعوة دولة قطر إلى كافة الاجتماعات والتدريبات العسكرية، وتُتخذ كافة القرارات بالإجماع بالمجلس، وقد كان حرياً بدولة قطر أن تسلك هذا الطريق لحل أية إشكالات بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون، لكن للأسف يبدو الآن أنها تتبع سياسة التصعيد – أُحادي الجانب – للمجتمع الدولي من خلال توجيه مزاعم لا أساس لها من الصحة.

وإن مملكة البحرين قد رصدت قيام السلطات القطرية – منذ سنوات – بتقويض سيادة مملكة البحرين وأمنها وسلامة إقليمها من خلال انتهاك مياهها الإقليمية دون مراعاة للقانون الدولي، وتعريض حياة البحّارة البحرينيين للخطر من خلال الاعتداء عليهم وتقييد حريتهم، وفي حادثة واحدة على الأقل تسببت في فقدان حياة بعضهم، حيث استوقفت بطريقة غير قانونية – خلال الفترة من عام 2010 وحتى عام 2020 – نحو 650 قاربا بحرينياً و 153 2 من صيادي الأسماك البحرينيين.

وتُشكل تصرفات دولة قطر انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة، الذي يحظر على الدول الأطراف في علاقاتهم الدولية التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة، فضلاً عن مخالفة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وعدم احترام مبدأ حسن الجوار وتهديد الأمن والسلم في المنطقة.

وختاماً، فإن مملكة البحرين تدعو دولة قطر إلى الامتثال للقانون الدولي والكف عن المزاعم والادعاءات غير المسؤولة التي تُفقد الثقة وتتنافى مع مبدأ حسن الجوار المنصوص عليه في المواثيق الدولية، الأمر الذي يهدد الأمن والسلم الدوليين.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جمال فارس **الرويعي**
المندوب الدائم